

محليات

مجلس الشعب يتابع مناقشة مشروع قانون مجهولي النسب

الوطن

استأنف مجلس الشعب جلسته لمناقشة مشروع القانون الخاص الجديد المتعلق بمجهولي النسب الذي كان قد احدث النقاش حوله أمس بحضور رئيس المجلس عمودة صباغ. وأوضحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري أن مشروع القانون هو تكريس لمفهوم الرعاية البديلة التي تهدف إلى تحقيق الانسجام مع المتطلبات والتطورات الاجتماعية الطارئة من خلال توفير سبل الحياة الكريمة لمجهولي النسب من خلال إحقاق بأسرة تتولى رعايته وتربيته وتدبير شؤونه بعد تنظيم القالب القانوني لذلك والمجسد بعقد إلحاق يتبعه استصدار صك وصاية يضمن تحقيق الرعاية البديلة لمقاصدها ومراعاتها. مؤكدة أن الهدف الأساسي للمشروع حرص الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية لجميع الأطفال ولا سيما مجهولي النسب منهم منذ الولادة وحتى بلوغ سن الرشد وإعادة تنظيم الأحكام القانونية لذلك بدورهم النواب أشاروا إلى ضرورة توضيح مفهوم الوصاية الوارد في

محمد منار حميجو

نص مشروع القانون لكون الوصاية لا تمنح إلا بقرار من القاضي الشرعي وليس من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. مشيرين إلى ضرورة إلغاء عبارة المنظمات غير الحكومية من نص المشروع بـ«الجمعيات والمؤسسات المتخصصة غير الحكومية» لم تتم مناقشته في المجلس بعد وهناك تحفظات وملاحظات عليه. كما وافق نواب المجلس بالأكثرية على إعادة صياغة تعريف دار الضيافة الوارد في نص المشروع ليصبح دار الرعاية التابعة للوزارة أو أقسام الضيافة المخصصة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعتمدة من الوزارة في كل محافظة لاستقبال واستضافة مجهولي النسب ورعايتهم ومتابعة أمورهم طوال الفترة اللازمة لاستكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بهم لحين تسليمهم إلى دار الرعاية المختصة.

ستحضره معظم الدول العربية

الحسن لـ«الوطن»: اتحاد صيادلة العرب في دمشق لأول مرة منذ بداية الأزمة



وبالتالي فإن انعقاد المؤتمر سيكون له تأثير إيجابي في العلاقات المتبادلة بين الدول العربية في هذا المجال. وأضاف الحسن: نأمل أن يكون المؤتمر بوابة لتعزيز العلاقات مع الدول العربية في مجال الدواء، مؤكداً أنه مازال هناك حصار على سورية في مجال الدواء نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة على الشعب السوري

وإيرانيين بالتعاون في مجال التصنيع. وأضاف الحسن: من الممكن الاستفادة من طهران لعنما بالمواد الأولية في تصنيع الأدوية باعتبار أنها من الدول التي تصنع هذه المواد. وأكد الحسن أنه رغم الحرب مازالت الصناعة الدوائية في سورية رائدة وتغطي نسبة كبيرة من السوق السورية ولكن هذا لا يعني أن لا يكون هناك افتتاح كبير على الدول العربية

المؤتمر سيشكل انفتاحاً في تصدير واستيراد الأدوية بين الدول العربية

لتحسين الصناعة الدوائية وخصوصاً النوعية منها التي تدخل في علاج الأمراض الخطيرة. وكانت وزارة الصحة صرحت في وقت سابق أن نسبة ٩٠ بالمئة من احتياجات السوق تمت تغطيتها بأدوية وطنية ثاقبة أن يكون هناك أي ارتفاع في أصناف الأدوية مؤكداً دعم الصناعة الدوائية الوطنية بكل أشكالها لتوفيرها للمواطنين بأسعار مقبولة.

انخفاض في أسعار السلع

الأساسية في الحسكة

إحسكة - دحام السلطان

شهد الواقع التوميني تطوراً نوعياً ملحوظاً من حيث وفرة وتنوع البضائع السلعية التي شهدتها أسواق مدينة الحسكة خلال الفترة الحالية، نتيجة لحالة من الانفراج النسبي في المعابر البرية التي تربط المحافظة بمحافظات الداخل، ولاسيما في محور طريق عام محافظتي الحسكة وحلب عن طريق مدينة منبج «بريف حلب الشمالي». وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة إغناطيوس كسبو أن أسواق مدينة الحسكة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأساسيات من السلع والمواد الغذائية، ولاسيما الخضروات والفاكهة التي توافرت بشكل لافت للنظر وبأسعار متناسبة لسد حاجة المواطنين قياساً بالفترة السابقة، إضافة إلى توافر مادة السكر التي استقر سعرها بشكل ملحوظ أيضاً، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على اللحوم البيضاء والحمران على حد سواء التي لوخط استقراراً في أسعارها هي الأخرى. وأوضح كسبو أن دوريات المراقبة التومينية نظمت خلال شهر أيلول الماضي ٢٠ ضبطاً تومينياً، منها ١١ ضبطاً تومينياً مباشراً نتيجة حيازة مواد منتهية الصلاحية، وغياب ونقص في وجود البيانات السلعية، إضافة إلى النقص في بيانات السجل التجاري للمخالفين، وتداولت الضبوط أيضاً عدداً من الأفران الخاصة والحكومية، نتيجة لبيع مادة الخبز التوميني المرقق في السوق السوداء، وإنتاج خبز ناقص البيانات ومخالف للمواصفات المطلوبة وبوزن ناقص. كما تم تنظيم ٩ ضبطوط عينات أيضاً، تخص العديد من المواد الغذائية المتنوعة، لافتاً إلى أن جميع عينات الضبوط موضوع الخلفاء بقيدة في مخبر المديرية الأن، وقيد التحليل المخبري للتأكد من مطابقتها وفقاً للمواصفات القياسية السورية.

شكاوى متكررة حول نقص المياه ومشروعات الصرف الصحي.. ورئيس البلدية لـ«الوطن»: الموضوع عند المحافظة

١٥٠ ألف ليرة يدفعها سكان قطنا لمياه الغسيل أسبوعياً وأكثر من ٤٠٠ ألف ليرة لمياه الشرب شهرياً!



فادي بك الشريف

استياء كبير عبر عنه عدد من المواطنين في مدينة قطنا في ريف دمشق بسبب الإهمال وغير المبالاة بتأمين خدمات المياه والصرف الصحي التي تعتبر أسس احتياجاتهم في الوقت الذي عبر فيه الأهالي عن استغرابهم من التعامل غير الجدي من بلدية قطنا التي من المفترض أن تسعى من تلقاء نفسها إلى تأمين هذه الاحتياجات لا أن تكون عقية في طريقهم، خاصة مع استمرار الشكاوى من أهالي حي مدخل قطنا خلف مقصف الرنكوسي، ناهيك عن الإهمال في النظافة وركود مياه المجاري في الحفر الموجودة في المحيط.

وفي شكوى لـ«الوطن» بين عدد من الأهالي أن هناك تجاهلاً واضحاً من المعنيين في بلدية قطنا لمطالبهم بتأمين خدمات المياه والصرف الصحي، منوهين بعدم وجود المياه في المنطقة الأمر الذي يجعلهم عرضة للاستغلال وشراء مياه للغسيل وتأمين الاحتياجات اليومية وذلك بمعدل كل أسبوع بكلفة ١٠٠٠ ليرة سورية لكل برميل، ليصل ما يدفعه السكان إلى نحو ١٥٠ ألف ليرة سورية أسبوعياً لتأمين المياه، على اعتبار أن المنطقة تضم ١٥٠ عائلة تعاني انعدام الخدمات اللائقة. ولقت الأهالي إلى مراجعة بلدية قطنا، وطرح مشكلاتهم عدة مرات وتأكيدهم ضرورة تنفيذ مشروع للصرف الصحي، مضيفين: إن رئيس البلدية قال لنا بالرف: مشكلتكم مو عندي كتب المحافظة، وإن رئيس البلدية رد على كتاب موجه من المحافظ بطرح حلول ومعالجة

المشكلة وذلك إما بربط مشروع الصرف الصحي مع عرطوز، وإما بإحداث محطة ميكانيكية لتنقية مياه الصرف الصحي، أو بتشكيل بحيرة لتجميع المياه وتوزيعها. وقال الأهالي: أخبرتنا البلدية أن تأمين المياه بحاجة إلى تنفيذ مشروع للصرف الصحي في المنطقة، ولكن هذا الأمر يتطلب نحو ٤٠ مليون ليرة سورية، أي أن مد الخط بسعة ٣٠ سم بعد اجتماع مع المكتب الفني في بلديتي قطنا وعرطوز، ولكن تم إلغاء المشروع من دون معرفة الأسباب.

تباع بـ١٠٠ ليرة، أي أن قيمة المبالغ التي تصرف من السكان شهرياً لتأمين مياه الشرب تتجاوز الـ٤٠٠ ألف ليرة سورية، علماً أن المنطقة فيها شبكة مياه حديثة. وتابع الأهالي: هناك من يعرقل عملية تنفيذ مشروع صرف صحي لربط الحي من مدخل البلد مع بلدية عرطوز، علماً أن بلدية عرطوز وافقت مؤخراً على مد الخط بسعة ٣٠ سم بعد اجتماع مع المكتب الفني في بلديتي قطنا وعرطوز، ولكن تم إلغاء المشروع من دون معرفة الأسباب.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس بلدية قطنا خلدون: إنه تم رفع جميع الحلول المقترحة إلى محافظة ريف دمشق، والموضوع باهتمامها، ولكن لم يصل لغاية تاريخه أي جواب من المحافظة، ذاكراً أن هناك مبالغ بعد العائلات في البلدة، كما أن لا ميزانية لإنجاز مشروع الصرف الصحي في البلدة، كما أن بلدة قطنا تنتظر جواب المحافظة.

وعن الصعوبات والحلول أوضح المحامي العام في طرطوس أنه وعلى الرغم من وجود قوانين خاصة بالتسول إلا أنها تعتبر قاصرة وغير كافية في ظل ضعف الرادع القانوني وغياب آلية تطبيق القانون بالشكل الصحيح فالعقوبات الجزائية الحالية خفيفة وبسيطة في هذا النوع من الجرائم ما ساهم في تنامي ظاهرة التسول والتشرد وكثرة عصابات تشغيل الأطفال واستغلال النساء والمعتوقين ومن ثم حصول

ظهور أثاره السلبية على المجتمع.

المحامي العام في اللاذقية: أرشيف وكالات يعود إلى عام (١٩١١)

قصر عدل اللاذقية آيل للسقوط

الوطن

يعاني القصر العدلي في اللاذقية من قدم مرقه وقابليته للتصدع وسقوطه، إذ بدأت تظهر التشققات في بعض جدرانها، إضافة إلى ضيق المكان وعدم قدرته على استيعاب الضغط الهائل بفعل تزايد عدد المراجعين، وكل الذين يزورون العدلية بإحلال حالة الاكتظاظ وخاصة ضمن ردهاته وغرفة المخصصة لكتاب العدل والمحكم والموظفين، كما أن المقر في وضع يرثي له من ناحية الأثاث غير اللائق بمقام القضاة والغرف الصغيرة والبنية التحتية المتردية كالتحمامات والمغاسل واستراحات المحامين والمراجعين وهذا الواقع لمسه وزير العدل من خلال زيارته إلى المبني وتوجهه ضمن طوبىه وغرفة. وأكد المحامي العام لبيب عليا لصحيفة «الوطن» وعيادته لضيق المكان تقاعوا خيراً، ويتم البحث عن مكان رديف للقصر العدلي الحالي ريفما يتم الانتهاء من بناء القصر العدلي الجديد المزمع إنشائه في منطقة الشروع العاشر وهو الآن في مرحلة الدراسة الثالثة والأخيرة، مبيناً أن الجهة الدراسة هي قسم الدراسات بفرع شركة تنفيذ الإنشاءات العسكرية. وأشار عليا إلى أن مدة بناء المشروع لا تقل عن خمس سنوات، وخلال هذه المدة ستمضطر إلى البحث عن مقر رديف للمقر الحالي لكي تتمكن من تخفيف الضغط عن المحاكم والحد من إطالة أمد الدعاوى والقاضي، وذلك بزيادة الغرف لبعض المحاكم القائمة والتي يوجد فيها ضغط كبير بسبب الوارد الكبير من المراجعين وكذلك

سوق السيارات إلى خارج طرطوس

طرطوس- محمد حسين



ولا حل جذرياً لها سوى نقلها إلى خارج المدينة ولكن حتى ذلك الوقت يفترض بالبلدية عبر دوائرها المختصة التدقيق في عمل هذه المكاتب وسط عملها وإلزامها بتطبيق الشروط للحد الأعلى للإشغال في القانون المالي لعام ١٩٩٤ الذي يصل إلى ٢٠٠ ليرة للمتر ولو طبقنا ذلك لا اعتقد أن صاحب مكتب واحد يمكن أن يسمح لنفسه بعرض سيارة واحدة لكلفة وجودها أي سيارة على حين تسمح هذه الشروط للمعارض بعرض سياراتها داخل المعرض. بقي أن نقول: إن متابعة عمل هذه المكاتب بطريقة الضبوط لم نجد الصدى المطلوب والخامس من هذه السنة وتم فيها إنذار وإغلاق ٣٦ مكتباً للسيارات في المدينة مبيئاً أن موضوع الإشغالات أمام مكاتب السيارات أصبح من اختصاص مديرية الشؤون الفنية دائرة الأملاك منذ بداية الشهر السابع. وحول آلية منح هذه التراخيص أشار عيسى إلى أن الشروط تتضمن عدم السماح لمكتب بيع السيارات بالوساطة بعرض أي سيارة على حين تسمح هذه الشروط للمعارض بعرض سياراتها داخل المعرض. بقي أن نقول: إن متابعة عمل هذه المكاتب بطريقة الضبوط لم نجد الصدى المطلوب

٤٠ إصابة لاشمانيا جديدة

شهرياً في سلمية!

حماة - محمد أحمد خبازي

وكان لم يكن يتقص مدينة سلمية التي تشتهر اليوم بتراكم القمامة في شوارعها ومنصفاتها وجزرها الطرقية، وأمام منازل أهاليها، غير داء الاشمانيا المعند، الذي أصاب العديد من مواطنيها والقاطنين فيها، ما جعل منطقتها الصحية تطلق تحذيرات حول تنامي الإصابات إذ لا واقع النظافة العامة فيها بهذا السوء.!

مدير المنطقة والمرش على برنامج مكافحة الاشمانيا بسلمية وريفها الدكتور رامي زروق قال لـ«الوطن»: إننا نقدم كل ما يلزم لمكافحة ومعالجة هذا الداء، ويوجد فريق كامل لتنفيذ ذلك، ونأمل المساعدة وتضافر الجهود مع الجهات المعنية لتأمين بيئة نظيفة والمساعدة في تطبيق طرق مكافحة، ونطلب بحملا رش المبيدات لما لها من دور كبير في القضاء على الحشرة الناقلة للمرض. وتابع زروق: على المصابين مراجعة أقرب مركز صحي عند ظهور أي حبة استمرت لأكثر من ٣ أسابيع من دون شفاء، وإن ظهر عدوى الإصابة يساهم بنقل العدوى للخريين ويترك مكانها ندبة مشوهة كبيرة، ويقدم العلاج مجاناً في جميع المراكز الصحية. وأكد زروق أنه منذ سنوات كانت مدينة سلمية خالية من أي إصابة، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تنتشر هذه الإصابات بالمدينة والريف، وهي في ازدياد كل شهر هناك ٤٠ إصابة جديدة، لأسباب عديدة منها الواقع الخدمي السيئ ونقص الخدمات وانتشار القمامة وغياب الصرف الصحي ببعض الأحياء والقرى، وانتشار الكلاب الشاردة، وقدمو وأقدين من مناطق الإصابة. وبين زروق أنه تم افتتاح مركز علاج في المركز الصحي الإشرافي في سلمية، ومراكز أخرى في بري الشرقي والسعن وصوبرة والشبخ على كاسون وتل عبد العزيز وصماح والكافات وتم تدريب العناصر على المعالجة بالشكل الصحيح من خلال دورات تدريبية لهم.